مستقبل النفط الإفريقي ضمن معادلة الأمن الطاقوي الأمريكي

The future of African Oil as Part of the US Energy Security Equation

غريب نوح
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر
gh.nhnh@hotmail.fr

عبار عمر*
مخبر المرافق العمومية والتنمية
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر
abbar.omar@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2021/07/03 - تاريخ القبول: 2021/09/27 - تاريخ النشر: 2021/11/13

الملخص: إن التعطش الأمريكي للنفط جعلها تلهث خلف السيطرة عليه بكل الوسائل المتاحة، وعلى رأسها القوة العسكرية في كثير من الأحيان، ومن بين المناطق التي أسالت لعاب الشركات النفطية الأمريكية هي إفريقيا جنوب الصحراء، لزيادة الاكتشافات بها وجودة نفطها وقربه من السواحل الأمريكية، إلا أن هذه المعادلة سرعان ما انقلبت نتيجة طفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تسبب في تراجع كبير من واردات النفط الأمريكية من العالم عامة ومن إفريقيا خاصة، ما جعلنا نطرح التساؤل عن الموقع الحقيقي للنفط الإفريقي ضمن معادلة الطاقة الأمريكية، خاصة في ظل جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، كوفيد 19، الولايات المتحدة الأمريكية، الغاز الصخري، النفط جنوب الصحراء.

Abstract: The American constant thirst for oil has prompted new ways for chasing it all around the globe with the inevitable need to have control upon these places that provide oil by all means, at the head of which; the military power. The main continent that have always appealed and attracted the interest of the major American oil companies is sub-Saharan Africa simply for the quality of its oil and its advantageous proximity to the American coast, also for the lack of restrictions and laws that limit its production and exploitation by the Westerners without the hassle of resorting to military involvement. This research paper accordingly attempts to investigate such occurrences questioning the future of African oil in the US energy equation after the Covid 19.

Keywords: Africa, covid 19, USA, shale gas, sub-Saharan oil.

* المؤلف المرسل: عبار عمر.

مقدمة:

في وقت غير بعيد كانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول الأكثر استهلاكا للنفط في العالم، وذلك باستيرادها لأكثر من 20 مليون برميل يوميا ما يعادل 25% من الإستهلاك العالمي، هذا الاستهلاك الكبير دفع بها إلى البحث عن توفير وارداتها وضمان اِستمرار تدفقها بكل الوسائل وعلى رأسها القوة العسكرية، واعتبرت أن ضمان أمنها الطاقوي يدخل في صلب أمنها القومي، حيث جاء على لسان رئيسها ترومان أن:" حدود الولايات المتحدة الأمريكية تمتد حتى آخر بئر نفط في الشرق الأوسط"، هنا تظهر جليا السياسة الأمريكية المبنية على القوة الصلبة في تأمين وارداتها من أي منطقة من مناطق العالم وعلى رأسها منطقة الخليج العربي، التي صرح بشأنها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بأن أي محاولة لعرقلة الولايات المتحدة الأمريكية للوصل إلى منابع نفط الخليج ستعتبرها واشنطن :"عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية".

إلا أن هذه السياسة كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد الأمريكي حيث خلق نوعا من التبعية لنفط الشرق الأوسط والذي تنبهت له دوائر صنع القرار داخلها، واعتبرته تهديدا للأمن الطاقوي الأمريكي وجب مواجهته عن طريق تقليص التبعية لنفط الشرق الأوسط والبحث عن مصادر بديلة أكثر أمنا وموثوقية من النفط الخليجي، خاصة في ظل تنامي العداء ضدها في هذه المنطقة من طرف الجماعات الإرهابية.

مثلت إفريقيا بديلا مهما للنفط الخليجي خاصة منطقة جنوب الصحراء والخليج الغيني، في ظل الاكتشافات الكبيرة التي باتت تسجل على مستواها والتي بلغت 50% من الاكتشافات العالمية الجديدة، ناهيك عن ميزات النفط الإفريقي الجيولوجية، الجيوبوليتيكية والتقنية، خاصة منها تلك المرتبطة بالجودة والقرب الجغرافي وتواجده بعيدا عن بؤر التوتر مناطق الاستخراج من المياه العميقة، ومن هنا قررت أمريكا فض الوصاية الأوروبية على المنطقة واتباع سياسة إعادة الانتشار داخل القارة من أجل السيطرة على مناطق النفط حيث كان لها ذلك، وأصبحت البلدان الإفريقية من أهم مصدري النفط لأمريكا.

وإن التحولات التي طرأت على بنية قطاع النفط الأمريكي وثورة النفط الصخري أعادت القارة الإفريقية إلى نقطة الصفر وأصبحت لا تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية سوى الاستثمارات الكبيرة لشركات النفط، خاصة في ظل التراجع المحسوس للواردات الأمريكية من النفط الإفريقي، من هنا نطرح التساؤل التالي: ما هو مستقبل النفط الإفريقي ضمن معادلة الأمن الطاقوي الأمريكي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟ وتلي هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الفرعية:

- ما هي أهمية النفط بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي؟
- ما موقع نفط دول الإفريقية جنوب الصحراء ضمن معادلة الطاقة الأمريكية؟

- هل النفط الإفريقي بديل مؤقت أم مصدر دائم؟

- ما مستقبل صادرات النفط الإفريقي في مقابل النفط الصخري الأمريكي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات نطرح مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- النفط الإفريقي يعتبر البديل الأمثل للنفط الخليجي خاصة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

- يعتبر النفط الصخري طفرة مؤقتة وسرعان ما سيزول تأثيره على النفط الإفريقي.

- ستصبح القارة الإفريقية ودول جنوب الصحراء من أكبر مصدري النفط نحو أمريكا على المدى المتوسط والبعيد.

ستركز دراستنا على مستقبل النفط الإفريقي خاصة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ضمن معادلة الطاقة الأمريكية، وذلك بالوقوف على أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الأمريكي والسياسات الأمريكية المتبعة لتأمين وارداتها وكيفية توظيفها داخل هذه المنطقة، إضافة إلى مستقبلها كمورد بديل لمنطقة الخليج في ظل طفرة الغاز الصخري التي تعيشها الولايات المتحدة مع الإشارة إلى جائحة كورونا وما يمكن ان تحدثه من تغيرات داخل سوق الطاقة الأمريكي.

كما أنه تعتبر الدراسة دراسة وصفية تحليلية، تعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من المناهج على رأسها منهج دراسة الحالة والمنهج الإحصائي لما تناولته الدراسة من أرقام وإحصائيات فيما يخص الوضع الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية وكذا إمكانيات القارة الإفريقية. وسوف نتناول هذه الدراسة في ثلاثة محاور أساسية: الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عالمية(المحور الأول-1-)، ثم أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الأمريكي (المحور الثاني-2-)، وأخيرا التوجه الأمريكي نحو النفط الإفريقي(المحور الثالث-3-).

1- الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عالمية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الحديثة من حيث الاكتشاف والقيام، فهي لم تنل استقلالها إلا في سنة 1783، وتمتاز بطابع سياسي فريد من نوعه يتمثل في كونها جمهورية اتحادية فدرالية تضم 50 ولاية يقطن بها أكثر من 300 مليون نسمة، تتقاسم فيه السيادة الحكومة الفدرالية مع حكومات الولايات، ويهيمن حزبين على الحياة السياسية وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي[1]. وهي تمتد على مساحة قدرها 9.363.123 كم مربع على مسافة 4500 كم، وهي تمتد بين خطي طول

[1] تفسير القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية على الرابط: http//:www.onefd.edu.dz.

63 و125 درجة غربا، وبين خطي عرض 26 و49 درجة على مسافة 2500 كم، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث التعداد البشري الذي تجاوز 328.239.523 مليون نسمة[2]، يبلغ متوسط الدخل فيها 60.293 للفرد.[3] سيتم التعرف على اقتصادها ووضع النفط فيها ضمن العناصر التالية:

1-1 قراءة في الاقتصاد الأمريكي

يتمتع الاقتصاد الأمريكي بمجموعة من المزايا تجعله أكبر اقتصاد في العالم والأكثر تأثيرا في باقي اقتصاديات العالم حيث:

- يشكل الاقتصاد الأمريكي 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والذي يبلغ 15 ترليون دولار.

- تشكل صادرات الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 12% من صادرات العالم وارداتها تشكل 16 % من الواردات العالمية، هذا ما يعكس التأثير الكبير للاقتصاد الأمريكي على بقية اقتصاد العالم.

- بلغت نسبة الاستثمارات العالمية المتدفقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 316 مليار دولار سنة 2008 ما يعادل 32% من الاستثمارات العالمية الأجنبية.

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية سوقا لأكبر الاقتصاديات العالمية منها كندا، الصين، سنغافورة، المكسيك، اليابان وتايلاند.

- 50% من التجارة العالمية تتم بالدولار ناهيك عن ان 50% من السندات العالمية مقيمة بالدولار.[4]

- نمو الإنتاج المحلي بحوالي 3% سنويا.[5]

1-2 الاقتصاد الأمريكي اقتصاد أزماتي

يتميز الاقتصاد الأمريكي بطابعه الأزماتي، حيث تذهب 56% من الأموال الفيديرالية إلى التمويل العسكري في حين لا يخصص سوى 0.2% لحماية البيئة وكذا نفس الحصة للتطور الصناعي، كما يبلغ

---

[2]Population in the us https://www.census.gov/search-results.html?:

[3] Ibid.

[4]حميد الجبيلي، عناصر قوة وضعف الاقتصاد الأمريكي مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية، جامعة الزرقاء للشؤون الاكاديمية، الأردن، ديسمبر، 2013، ص ص 3. 4 .

[5]تقرير أداء الاقتصادي العالمي، النصف الأول من العام 2017، equiti, global markets

حجم التداول النقدي أكثر من 30 ضعف الإنتاج الفعلي. وأضاف **جورج فريدمان**[6] بأن الاقتصاد الأمريكي سيبقى أقوى اقتصاد في العالم خلال قرن من الزمن وذلك لعدة أسباب منها:

- الإنتاج المحلي الضخم والذي بلغ 15 ترليون دولار سنة 2008 ليصل إلى 21.43 ترليون دولار في سنة 2019 محتلة المرتبة الأولى عالميا.[7]
- اعتبار الدولار عملة الاحتياط الأولى حيث تمثل3/2 من احتياطات النقد الأجنبي في البنوك المركزية.
- تشكل التجارة الأمريكية 10% من التجارة العالمية، حيث بلغت 48.9 بليون دولار نهاية 2019.[8]
- سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر المؤسسات الاقتصادية العالمية من صندوق النقد الدولي إلى البنك الدولي إلى منظمة التجارة العالمية.
- سيطرت الأسواق المالية الأمريكية على الأسواق المالية العالمية.
- سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاد العالم من خلال شركاتها العالمية العملاقة والتي يتجاوز عددها 162 شركة من أصل 500 شركة في العالم، أهمها، **اكسون موبايل، جنرال موتور، وول مارت، شيفرون** هذه الأخيرة التي تجاوزت إيراداتها 900 مليار دولار.
- يشكل سوق الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق استهلاكية في العالم.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأكبر مضيف لها، وهي أكبر مستورد تشكل تجارته 15% من التجارة العالمية و17% من حجم التجارة الخدمية، كما يتجاوز حجم التداول بالدولار 4 ترليون دولار ويسيطر على 3/1 من الاحتياطات العالمية و80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي.

إن هذه المقومات الاقتصادية تجعل من الأزمات الاقتصادية الأمريكية تنتقل إلى الاقتصاد العالمي بسلاسة عبر أربع قنوات أساسية وهي: الدولار، الاستثمارات الأجنبية، التجارة السلعية، السندات والأوراق

---

[6] جورج فريدمنGeorge Friedman :ولد في بودابست سنة 1949 هو عالم سياسةوكاتب من الولايات المتحدة الأمريكية.وهو عضوٌ في الحزب الجمهوري الامريكي .

[7]Gross Domestic Product, Fourth Quarter and Year 2019 (Advance Estimate) : https://www.bea.gov/news/2020/gross-domestic-product-fourth-quarter-and-year-2019-advance-estimate.

[8]Us international trade in goods and services ,december 2019 : https://www.bea.gov/data/intl-trade-investment/international-trade-goods-and-services

المالية.[9] كما أن الاقتصاد الأمريكي يعاني من ثلاثة إختلالات أساسية وهي: عجز الميزان التجاري، وعجز الميزانية الفيديرالية، مع الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتغطية العجز المالي[10].

فقد بات الاقتصاد الأمريكي مهددا بزوال رفاهيته وقدرته الاستهلاكية الفردية المرتفعة، وتحوله إلى اقتصاد أزمات وبطالة وكساد وإفلاس يمس كل القطاعات وذلك للأسباب التالية:

-ضخامة الاقتصاد الأمريكي يحمل في طياته أكبر مديونية عالمية.

-ضخامة الاقتصاد الأمريكي ليست ناتجة عن الصناعة بل من الخدمات التي تشكل 80% من الناتج المحلي ولا تشكل الصناعة سوى 18% منه.

-تحول الاقتصاد الأمريكي من أكبر اقتصاد منتج إلى أكبر مستهلك في قرن من الزمن وتدنت حصتها من الصادرات الصناعية إلى 10% فقط.

-تزايد الدين الداخلي والخارجي إضافة إلى عجز الميزان التجاري الذي انتقل من 363 مليار دولار عام 2001 إلى 830 دولار سنة 2008 في حين بلغ هذا الدين العام سنة 2018 اعلى مستوياته بمبلغ 21.5 ترليون دولار.[11]

-الاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد حرب حيث تستأثر الصناعات العسكرية بأكثر من 40% من الإنتاج الصناعي.

-فقد الدولار الأمريكي من قيمته عقب كل ازمة اقتصادية حيث فقد أكثر من 40 %من قيمته.[12]

1-3 الوضع النفطي للولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للطاقة في العالم، حيث تسجل اكتفاءً ذاتيا في مواد الفحم والغاز الطبيعي، إلا أنها تعاني من فجوة كبيرة فيما يخص النفط، حيث تستهلك حوالي 20 مليون برميل يوميا أي 25% من الاستهلاك العالمي[13] في حين توقعت وكالة الطاقة الأمريكية بلوغ انتاجها 12

[9] حميد الجبيلي، مرجع سابق، ص ص 8. 9 .

[10] المرجع نفسه، ص ص 6. 7.

[11] الدين الأمريكي يتجاوز 21 ترليون دولار اميريكي: https://arabic.rt.com/business/

[12] حميد الجبيلي، مرجع سابق، ص ص 15. 29 .

[13] خيدر محمد كريم، مرجع سابق، ص 166.

مليون برميل بحلول 2019[14]، وتستورد حوالي نصف هذه الكمية من دول الجوار في مقدمتها كندا والمكسيك وفنزويلا إضافة إلى السعودية.

وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلد مستورد في بداية السبعينيات بعدما بلغت ذروة إنتاجها **PEAK OIL** في هذه السنة، ودخلت الاحتياطات الأمريكية المؤكدة في مرحلة تراجع مستمرة حيث نزلت من 34.3 ألف مليون برميل سنة 1989 إلى 28.4 ألف مليون برميل سنة 2009 أي حوالي 2.1% فقط من الاحتياط العالمي، وبالرغم من احتلالها المركز الثالث عالميا من حيث الإنتاج ب7196 ألف برميل يوميا (بانخفاض مستمر يصل إلى 3% سنويا)، فهي تستهلك كل إنتاجها وتستورد 11444 ألف برميل يوميا، ولم تتمكن سياسات ترشيد الاستهلاك من خفض الاستهلاك إلا إلى 18686 ألف برميل يوميا أي بنسبة 21.7 % من الاستهلاك العالمي.[15]

أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الأمريكي

أصبح الاقتصاد الأمريكي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنفط يتأثر بإمداداته وارتفاع أسعاره أو انخفاضها، لذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى احتكار مصادر الطاقة والسيطرة عليها ووضعتها ضمن أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح جليا ومنذ الحرب العالمية الثانية ارتباط السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العسكرية، وهذا راجع للارتفاع المطرد في الصادرات الأمريكية من النفط والتي ارتفعت من 10% في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ما يفوق 50%، وفي هذا الصدد يربط معظم الاقتصاديين الوضع الاقتصادي الأمريكي بالمتغيرات الطاقوية، ودليلهم على ذلك الازمة البترولية 1973 والحظر العربي للنفط والتي تلتها الصدمة الثانية بعد الثورة الإيرانية والغزو العراقي للكويت، ولتؤكد هذه الفرضية ارتفاع الأسعار في القرن 21، هذه الأحداث التي زلزلت الاقتصاد الأمريكي وخلقت نوعا من الذعر داخل المجتمع الأمريكي ترجمته الطوابير الكبيرة على محطات الوقود.[16]

وقد تحولت التبعية الأمريكية للنفط إلى معضلة أمنية تؤرق الحكومات المتعاقبة على البيت الأبيض، وباتت من أولويات الأمن القومي الأمريكي، وقد أشار **جوزيف ناي، إلى** أن التبعية الأمريكية للنفط ستتحول إلى انجراحية تهدد الاقتصاد الأمريكي، والأزمات السابقة وما أحدثته من تحولات عميقة

---

[14] انتاج أمريكا من النفط قد يتجاوز 12 مليون برميل يوميا في 2019: https://www.cnbcarabia.com/news

[15] خيدر محمد كريم، مرجع سابق، ص ص 162. 166 .

[16] قلواز إبراهيم، **الطاقة كمدخل لبناء القوى الاستراتيجية الطاقوية الأمريكية في الشرق الاوسط**، مداخلة في ملتقى الدولي الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،25-26 أكتوبر 2016، ص ص 288. 289.

في التوازنات الدولية دفعت هذه الأخيرة إلى اتباع النهج العسكري في حماية مصالحها الطاقوية والبحث عن موردين جدد للطاقة لتعويض النقص المحلي.[17]

1- 2 أمريكا وأمن الطاقة

تولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بالغا لأمنها الطاقوي، حيث لم تخلو برامج الحكومات المتتالية عليها من هذا المصطلح، نفس الشيء بالنسبة لسياساتها الأمنية القومية والتي أصبح يحتل فيها الأمن القومي الصدارة.

أ- التصور الأمريكي لمفهوم الأمن الطاقوي

إن التصور الأمريكي للأمن الطاقوي هو تصور منفرد ذو أبعاد اقتصادية واستراتيجية، فهي لا تكتفي بمجرد توفير مصادر النفط فقط، بل تتعدى ذلك نحو توفير الحماية اللازمة لها من كل الأخطار والتهديدات الأمنية التي يمكن أن تعرقل وصول إمداداتها، وتستخدم من أجل ذلك جميع إمكانياتها الدبلوماسية والعسكرية، كما تسعى أيضا إلى الحفاظ على مستوى معين من الأسعار حتى لا يتأثر اقتصادها بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى كل هذا تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالبعد الاستراتيجي للنفط وتسعى للسيطرة عليه من أجل استمرار هيمنتها وسيطرتها على العالم.

ومما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية متوجسة من تحقيق أمنها الطاقوي، التقرير الأسود الذي قدمه **ديك تشيني**[18] عن الوضع الطاقوي لها والذي أكد فيه أن استمرارها في هذا النهج سيضطرها إلى استيراد أكثر من ثلثي حاجياتها والتي ستبلغ حوالي 19.8 مليون برميل بحدود 2025،[19] كما أن الأمن الطاقوي الأمريكي يقع بين فكي اللوبي النفطي الداخلي الذي يسيطر على المخزون الاستراتيجي ويدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى خوض مغامرات من أجل توسيع مجال أعمالها وزيادة أرباحها، وبين الدول المصدرة لها والتي أصبحت توجه صادراتها نحو مناطق أخرى كآسيا، بالإضافة إلى تنامي النزعات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية داخلها.[20]

---

[17] قلواز إبراهيم، مرجع سابق، ص 289.

18 رتشارد بروس "ديك "تشيني Richard Bruce "Dick" Cheney وُلِد في 30يناير 1941 هو سياسي أمريكي ورجل أعمال، كان نائب رئيس الولايات المتحدة رقم 46 من 2001 حتى 2009، في عهد الرئيس جورج دبليو بوش.

[19] خيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014، ص ص 178. 180.

[20] المرجع نفسه، ص 172.

ب- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لأمن الطاقة

ويوجد هناك نوع من الغموض حول تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لأمنها الطاقوي، ولا يمكن الوقوف عنده الا بالملاحظة الدقيقة لاستراتيجياتها الخاصة بالأمن القومي والتي اتسمت في هذا المجال بالتحرك في اتجاهين لضمان أمنها الطاقوي مجال داخلي والأخر خارجي.

فعلى الصعيد الداخلي ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على عنصرين أساسيين وهما بناء مخزون استراتيجي مهم لوقت الأزمات وترشيد استهلاك الطاقة وتطوير البدائل النظيفة للبترول، حيث استطاعت خلال 32 سنة تخزين حوالي 727 مليون برميل، ولا يستغل هذا المخزون الا بقرار من رئيس الدولة في حالة الطوارئ، ويعتبر الرئيس **فورد**[21] هو أول من طبق هذه الفكرة والتي سعت إلى تخزين بليون برميل من النفط، كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة يشكل أحد دعائم إستراتيجيتها للتخلص من التبعية للبترول، ويأتي الايثانول في مقدمة هذه البدائل والذي أنتجت منه سنة 2005 اكثر من280 مليون لتر ما وضعها في مقدمة الدول المنتجة لهذا الوقود الحيوي، كما ركزت استراتيجية الأمن القومي لسنة 2010 على أهمية الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة.[22]

أما على المستوى الخارجي فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان أكبر قدر من الامدادات ومن مناطق متنوعة من العالم وباستخدام مختلف الوسائل الدبلوماسية والقوة العسكرية أيضا. ويعبر المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة في كثير من الأحيان في خفض اعتمادها على المصادر الخارجية لتموين احتياجاتها من النفط، وكذا تنويع مصادرها لتفادي الأزمات الحادة في التموين أو ارتفاع الأسعار، إضافة إلى الاعتماد على مصادر محلية لإنتاج الطاقة كالطاقات المتجددة وكذا البيولوجية كوقود الايثانول.[23]

2-2 النفط في السياسات الأمريكية

تتحدد أهمية النفط في السياسات الأمريكية على لسان رؤسائها المتعاقبين، على رأسهم تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في عام1991 والذي أكد فيه على أهمية ضمان التدفق المتواصل لإمدادات الطاقة، لا سيما النفط وضرورة الدفاع عنه بقوله: "إننا لا نذهب إلى هناك دفاعاً عن الديمقراطية ولا نذهب إلى هناك لمحاربة الدكتاتورية، ولا نذهب إلى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية، إننا

---

[21] جيرالد رودولف فورد الابن ولد 14 جويلية 1913 وتوفي سنة 2006 هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة من عام 1974 إلى 1977 في أعقاب استقالة ريتشارد نيكسون كما شغل منصب نائب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة.

[22] خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض،2014، ص ص 71. 74.

[23] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان: بيروت، 2014، ص 54.

نذهب إلى هناك وعلينا أن نذهب لأننا لن نسمح بأن تمس مصالحنا الحيوية"[24]، وكان يقصد منطقة الخليج العربي، كما صرح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (وليم كوهين) في تقرير قدمه إلى الرئيس والكونغرس عام 1997 بقوله: "نحن لا نريد الصراع نداً لند بل نريد امتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم، إننا نعيش عصر الإمكانات الاستراتيجية، وبدون هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك".

أ- محددات السياسة الخارجية الأمريكية في مجال تأمين الطاقة

تحكم السياسة الخارجية الأمريكية في مجال تأمين إمداداتها الطاقوية على مجموعة من المحددات والمتمثلة في:

-اعتبار الأمن الطاقوي قضية أمنن قومي.

-تعدد مصادر النفط والطاقة عموماً، بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد ضمان الاستقرار في الدول المنتجة لضمان استمرار تدفق النفط.[25]

-تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط وذلك بالاتجاه نحو مناطق جديدة على رأسها القارة الإفريقية ذات احتياطات مهمة ونوعية جيدة وقرب جغرافي استراتيجي.

ب- ملامح الاستراتيجية النفطية الأمريكية:

يقوم الاقتصاد الأمريكي على ثلاثة ركائز أساسية وهي: الصناعة النفطية؛ الصناعات العسكرية؛ وصناعة التكنولوجيا الحديثة. والعلاقة بين هذه القطاعات الثلاث هي علاقة تكاملية فالصناعة النفطية تحتاج إلى صناعة عسكرية لحمايتها والدفاع عنها، إضافة إلى توسعها نحو مناطق استكشاف جديدة، في حين توفر صناعة التكنولوجيا التقنيات والأدوات الحديثة المستخدمة في الاستكشاف والحفر والتنقيب، ومن أجل تحقيق هذا التكامل كان لابد للولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق لثلاثة اهداف أساسية وهي:

- خلق بؤر للنزاع والصراع من أجل ضمان تصريف الإنتاج الأمريكي من السلاح وتسويقه بصفة دائمة.

- ضمان زيادة الواردات وتنويع مصادرها.

---

[24] سليم كاطع علي، الادراك الاستراتيجي الأمريكي لأمن الطاقة، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2017، على الموقع التالي: http://mcsr.net/news221.

[25] سليم كاطع علي، مرجع سابق.

- دعم تطوير التكنولوجيا في المجالين النفطي والعسكري لضمان التفوق المستمر فيهما.[26]

كما تقوم السياسة النفطية الأمريكية على ثلاث ركائز وهي: معارضة خفض الإنتاج أو رفع الأسعار؛ الاستمرار في الاعتماد على المصادر الخارجية لتموين عجزها؛ ارتباط امن الطاقة بأمنها القومي وحمايته بكل الوسائل على رأسها العسكرية.

ج- الاستراتيجية الأمريكية لأمننة مصادر النفط

تنطوي الاستراتيجية الأمريكية لأمننة مصادر النفط على مجموعة من الأهداف وهي:

- استبعاد الدول المنافسة لها على الصعيد الاقتصادي كالاتحاد الأوروبي اليابان والصين وروسيا.

- تطويق روسيا من أجل تفادي عودتها القوية في الميدان الاقتصادي والعسكري.

- خلق شبكة لنقل النفط والغاز من مختلف مناطق العالم خاصة منطقة بحر قزوين لغلق الطريق أمام روسيا وإيران للاستئثار بثروات المنطقة.

- تنمية القطاع النفطي ذو الأرباح والعوائد الهائلة عن طريق السيطرة على منابعه أينما وجدت وكذا السيطرة على طرق تجارته العالمية.[27]

تقوم الاستراتيجية النفطية الأمريكية على فرض طوق أمني على مصادر النفط الأساسية في العالم، عن طريق تكثيف تواجدها العسكري وبناء قواعد عسكرية لها في تلك المناطق".

2-3: القوة العسكرية لأمننة الطاقة

إن السياسة الأمريكية لضمان أمنها الطاقوي وإمداداتها الطاقوية هي واضحة، وتعتبر القوة العسكرية من أهم وسائلها لتحقيق ذلك، وتؤكد الأحداث والوقائع العالمية هذا التوجه.

أ)أحداث 11 سبتمبر الطريق نحو تأمين مصادر الطاقة

بالرغم من تواصل تدفقات النفط الخليجي وبلوغه مستويات قياسية إلا أن هذا لم يكن كافيا لتحقيق أمنها الطاقوي، لذا أصبحت الآلية العسكرية المخرج الوحيد لتحقيق ذلك في مختلف مناطق العالم، فبعد أحداث 11 سبتمبر أعادت الولايات المتحدة الأمريكية الانتشار في إفريقيا ووضعت قدما لها فيها عن

[26] رائد رفيق الرحية، البعد النفطي لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990-2010، ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، بدون سنة، ص 72. 74.
[27] رائد رفيق الرحية، مرجع سابق، ص ص 110. 112.

طريق **الافريكوم** كحارس للنفط الإفريقي، ثم تبعتها حرب أفغانستان لتأمين العبور نحو بحر قزوين والتي أسالت تقديرات احتياطاته لعاب الشركات النفطية الأمريكية، إلا أن الإحتياطات الحقيقية في النهاية التي لم تتجاوز 20 مليار برميل أي لم يتجاوز2.7% من الاحتياطات النفطية العالمية و7%من احتياطات الغاز فقط،[28] وهو ما يعتبر نكسة لها، مما جعلها توجه الأنظار إلى النفط العراقي الذي يمثل 11% من الاحتياطي العالمي، وبعد سقوط بغداد تم فتح المجال للشركات الأمريكية لاستغلال النفط العراقي وإلغاء جميع العقود السابقة مع الشركات الروسية والأوروبية.

إن المتتبع للتوزيع الجيو–استراتيجي للقوات الأمريكية سيجدها متطابقة مع مناطق تواجد ونقل البترول، بل وقامت ببناء قواعد عسكرية في كل منطقة من مناطق تواجد النفط كحارس لإمداداتها النفطية وخصصت له مركز قيادة في **تامبا فلوريدا** لإدارة مختلف المناطق البترولية في العالم خاصة منها العربية إضافة إلى القاعدة الإفريقية **أفريكوم.**[29]

ب) القوة الصلبة لضمان الامدادات

إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على إمداداتها من الخارج ومن مصادر يشوبها عدم الاستقرار، يجعلها دائما عرضة لهزات اقتصادية تهدد اقتصادها جراء الانقطاع المفاجئ لهذه الإمدادات، لهذا لجأت هذه الأخيرة إلى الاعتماد على القوة العسكرية كأحد أهم خياراتها لأمننة وارداتها من مصادر الطاقة، لذا ارتبطت معظم تدخلاتها العسكرية باحتياجاتها النفطية، وقد رسم هذا الاتجاه الرئيس السابق جيمي كارتر بإنشاء **قوة انتشار سريعة** للتدخل في منطقة الخليج في حال حدوث أزمة تهدد الإمدادات من المنطقة، لتتحول هذه القوة في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن إلى قواعد عسكرية في المنطقة تحت لواء قيادة عسكرية مركزية سميت ب:**سينتكوم**، إضافة إلى تشكيل **قوة المهام المشتركة للشرق الأوسط** أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

وتتضافر كل جهود القيادات المختلفة من قيادة "**سنتكوم**" **إلى** "**ساوث كوم**" و"**يوركوم**" إضافة إلى "**الافريكوم**" و"**باكوم**" لضمان أمن الإمدادات النفطية في جميع أنحاء العالم، فالأولى أي سنتكوم كما سبق وأن ذكرنا تؤمن المناطق الموجودة بين مصر شرقا إلى كازاخستان غربا بما فيها منطقة الخليج، أما الثانية فتؤمن الامدادات الكولومبية عبر خط "**كانو ليمون**"، أما "**اليوركوم**" فتضطلع بمهمة حماية الامدادات التي تمر عبر جورجيا عبر خط **باكو–تيبليسي–جيهان**، في حين ان "**الافريكوم**" حديثة النشأة

[28] توفيق المدني، روسيا وأمريكا وخفايا الصراع على الدولي على بحر قزوين، على الموقع التالي: https://arabi21.com/story/.

[29] قلواز إبراهيم، مرجع سابق، ص ص.296. 298.

وضعت في إفريقيا من اجل تأمين المصادر الإفريقية التي تم الاهتمام بها مؤخرا، لتحمي قيادة "**باكوم**" ناقلات النفط في بحر الصين والمحيطين الهادي والهندي.[30]

وأكدت إدارة بوش على النهج العسكري في حماية مصالحها على لسان **كونداليزا رايس**[31] في وثيقة أصدرتها بعنوان "النهوض بالمصالح القومية" أكدت فيها على أهمية توظيف القوة لتحقيق المصلحة الأمريكية، كما أعلن وزير الدفاع **روبرت غيتس** أن تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة أولوية للأمن القومي الأمريكي وأحد المكونات الأساس لاستراتيجية الأمن القومي، وجاء في وثيقة الأمن القومي لسنة 2010:" طالما استمر الاعتماد الأمريكي على الوقود الأحفوري فإننا بحاجة إلى تامين حرية مصادر الطاقة عالميا"، ويظهر جليا تطابق خريطة مكافحة الإرهاب وقائمة الدول المارقة التي حددتها إدارة بوش مع المناطق المنتجة ومناطق عبور البترول.[32]

ويظهر الإنفاق العسكري الضخم لتأمين مصادر الطاقة مدى ارتباط القوة العسكرية بها، فقد أظهرت عدة دراسات هذه العلاقة مبرزة التكلفة العسكرية، فقد سعت إلى تزويد دول الخليج بمعدات عسكرية متطورة في سياق رفع انفاقها العسكري، فالسعودية لوحدها أنفقت في سنة 2000 مبلغ 18.700 مليون دولار تلتها الامارات بحوالي 3400 مليون دولار[33]، كلها كانت أسلحة مستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية بحجة تعزيز أمنها الداخلي، ومن جهة أخرى قدرت عدة دراسات النفقات العسكرية الأمريكية لتأمين المنطقة مبالغ ضخمة، ومن بن أهم وأشهر الدراسات هي دراسة مؤسسة **راند** إلى أن التكلفة بلغت 13 مليار دولار سنويا، في حين أظهرت دراسة "**مشروع الأولويات القومية**" مبلغا أضخم من ذلك والذي بلغ حدود 103.5 مليار دولار سنويا دون احتساب تكلفة حربي أفغانستان والعراق، وأكدت دراسة راند 2008 إلى أن حربي العراق 1991 و2003 كانتا من اجل النفط وكلفتا الولايات المتحدة الأمريكية ترليون دولار، وتنفق ما بين 29 و75 مليار دولار لتعزيز امن النفط في الشرق الأوسط.[34]

2-4: دور الشركات النفطية الأمريكية في تحقيق الأمن الطاقوي والهيمنة الأمريكية

ساهمت الشركات النفطية الأمريكية في تكريس الهيمنة الأمريكية على مصادر الطاقة في العالم بعد الحرب العالمية عن طريق ما يسمى بالشقيقات السبع والتي كانت تتحكم في 85% من احتياطات النفط العالمية، إلا أن دورها تراجع بعد موجة تأميم الثروات النفطية للبلدان النامية، وظهور الشركات

[30] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص ص 114. 116.

[31] كونداليزا "كوندي" رايس من مواليد 14 نوفمبر 1954، هي سياسية ودبلوماسية أمريكية، شغلت منصب وزيرة الخارجية في فترة 2005-2009 في فترة حكم الرئيس جورج بوش الثانية.

[32] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص ص 116. 117.

[33] مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج (الوجود العسكري الأمريكي في الخليج)، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 245.

[34] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص ص 118. 120.

البترولية الوطنية، حيث يشير التصنيف الجديد إلى تراجع كبير لهذه الشركات فأكبرها **أكسون موبايل** جاءت في المركز 14 و**شل** في المركز 20، وظهرت ما يسمى **بالشقيقات السبع الجديد**[35] أغلبها شركات وطنية مملوكة للدول النامية على رأسها **غاز بروم** الروسية **وأرامكو** السعودية **وشركة النفط الوطنية الفنزويلية** و**بتروناس** الماليزية إضافة إلى **بتروبراس** البرازيلية والشركة الصينية **سي ن بي سي وشركة النفط الإيرانية.**

كما لا تعتبر سياسة عسكرة التدخلات الخارجية لتأمين إمداداتها الطاقوية سياسة يتبناها التكتل الديمقراطي أو الجمهوري وإنما هي سياسة أمريكية متفق عليها، فهذه الأخيرة مزجت بين تحقيق المكاسب الاقتصادية بضمان حاجياتها من جهة ومكاسب اقتصادية والمتمثلة في بسط هيمنتها على مراكز الإنتاج في العالم لضمان سيطرتها على الدول الصناعية، فتكلفة تأمين هذه المناطق كان بإمكانها تحقيق أمنها الطاقوي باستثمارها في تطوير الطاقات المتجددة.

2- التوجه الأمريكي نحو النفط الإفريقي

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية إمكانيات معتبرة من النفط والغاز، إضافة إلى جودة منتجاتها من جهة وقربها من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، ما يجعل التوجه الأمريكي نحو المنطقة أمرا منطقيا.

3-1 إمكانيات القارة الإفريقية

تمتلك القارة الإفريقية احتياطي قدر بحوالي 125 مليار برميل[36]ما تمثل بين 8 إلى 10% من الاحتياطات العالمية من النفط و7.9% من الغاز موزعة على 21 دولة،[37]وتنتج 11% من النفط العالمي حسب اللجنة الإفريقية للطاقة[38] وتستهلك فقط 3.2% منه، وحققت أعلى نسب ومعدلات النمو في قطاع النفط في العالم والتي بلغت حوالي 30% مقارنة ببقية مناطق العالم والتي لم تتجاوز 16[39]%، كما يتميز النفط الإفريقي كونه من النفط الخفيف سهل الاستخراج والتكرير مقارنة بنفط الخليج[40]، وتتركز اعلى نسب

---

[35] الاخوات السبع الجديدة تقود أسواق النفط، على الموقع التالي: https://amwal-mag.com/.

[36] محمد مصطفى جامع، إفريقيا والنفط، احتياطات ضخمة وصراعات تحركها مطامع دولية، على الموقع التالي: https://www.noonpost.com/content/34964.

[37] ايمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، قراءات افريقية، على الموقع التالي: https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-

[38] لبنى بهلولي، جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي–الصني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 13، جوان 2013، 2016، ص 190.

[39] المرجع نفسه، ص 194.

[40] تحولات الطاقة ومستقبل افيرقيا، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160713070446661.html

الاستهلاك فيها في دول الشمال وإفريقيا الجنوبية بنسبة 40%، تتمركز معظم احتياطاتها في الشمال في كل من الجزائر والتي تمتلك احتياطي يقدر بحوالي 12.2 مليار برميل ما يعادل 1 بالمائة من الاحتياطي العلمي[41]، وليبيا وجنوب الصحراء كنيجيريا وانجولا والكونغو والغابون، تتواجد فيها شركة وطنية كبيرة كشركة سوناطراك الجزائرية ونوك الليبية والباقي هي عبارة عن الشركات النفطية الأجنبية،[42] إضافة إلى الاستكشافات الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء وذلك في خليج غينيا الواعد وعلى سواحل السنغال وموريتانيا.[43]

وتنقسم إفريقيا إلى أربعة مناطق انتاج أساسية مصنفة حسب موقعها الجغرافي، وتختلف قدراتها الإنتاجية وكذا احتياطاتها من النفط والغاز الطبيعي، فشمال إفريقيا والذي يضم كل من ليبيا والجزائر، مصر والمغرب وتونس تنتج ما يقارب 5 ملايين برميل يوميا، مع التفوق الكبير في الإنتاج بالنسبة لليبيا بحوالي 1.6 مليون برميل يوميا والجزائر بحوالي 1.3 برميل يوميا، أما منطقة شرق إفريقيا تمتاز بضعف الإنتاج باستثناء السودان قبل التقسيم والذي ينتج لوحده حوالي 5 ملايين برميل يوميا حيث بدأ الإنتاج في 1999،[44] إضافة إلى التشاد والكونغو برازفيل والكونغو الديمقراطية ذات الإنتاج الضعيف.

أما منطقة غرب إفريقيا التي تتكتل ضمن منظمو **الايكواس**، تعتبر **إلدورادو** النفط الإفريقي وذلك لامتلاكها 70%من احتياطي النفط الإفريقي[45]، حيث تنتج حوالي 9.5 مليون برميل يوميا، إضافة إلى استثارها بحوالي50% من الاكتشافات الجديدة، وتضم كل من: نيجيريا، توغو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، غانا، بنين، ساوتومي وبرنسيب، كما تعد نيجيريا والخليج الغيني الذي تنتمي اليه والذي يربط بينها وبين انجولا من أغزر المناطق الإفريقية إنتاجا، حيث تعتبر المصدر الرابع عالميا للغاز الطبيعي والأول إفريقيا في إنتاج النفط، ويبلغ إنتاج نيجيريا لوحدها 2مليون برميل (2018) ما يضعها في المركز 13 لأكبر منتجي النفط،[46]وبلغت احتياطات هذه المنطقة حوالي 24 مليار برميل، إضافة إلى كل من غينيا الاستوائية، الجابون، الكاميرون، والتي تطور من احتياطاتها وترفع من إنتاجها بشكل دوري.

---

[41] غريب نوح، الأمن الطاقوي والتنمية المستدامة"رهان الطاقات المتجددة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية–س جامعة يدي بلعباس –، العدد 14، 2018، ص134.

[42] خيدر محمد كريم، مرجع سابق، ص ص 103. 104.

[43] تحولات الطاقة ومستقبل افيرقيا، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع التالي:
.https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160713070446661.html

[44] لبنى بهلولي، مرجع سابق، ص 190.

[45] ايمن شبانة، أمريكا وغرب إفريقيا...رائحة النفط، على الموقع التالي: .www.alkhaleej.ae/home/print/8c37a268

[46] محمد مصطفى جامع، مرجع سابق.

أما جنوب القارة الإفريقية فقد أخذ نصيبه من هذه الثروات الطبيعية، ففي جنوب إفريقيا اين تم اكتشاف الغاز الطبيعي والمكثفات في المياه العميقة في حقل **بروليبادا**،[47]أما في الجنوب الشرقي فقد قدرت شركة **وود ماكينزي** الاستشارية الاحتياطي المتواجد بكل من موزمبيق وتنزانيا وكينيا بحوالي 100 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، والتي قامت باستكشافها شركة **انادراركو** الأمريكية و**ايني** الايطالية.[48]

ويتميز النفط الإفريقي بعدة مزايا وهي:

- هو من النوع الخفيف قليل الكبريت ذو نوعية جيدة والأكثر طلبا من طرف المصافي الحديثة، ويحتوي على أكثر من 40 نوعا.

- توسط القارة الإفريقية القارات الثلاث يمنحها موقعا استراتيجيا مثاليا لتصدير انتاجها.

- ضعف الترسانة القانونية التي تحمي هذه الموارد مما يمنح الشركات الأجنبية اريحية وحرية أكبر.

- ضعف الاستهلاك المحلي لهذه المواد مما يجعل صادراتها في استقرار.

- تواجد النفط الإفريقي في مناطق بعيدة عن مناطق النزاعات وقربه من البحر.

- حرية سياسات الإنتاج بهذه الدول لعدم ارتباطها باي منظمة تقيد سياساتها النفطية.[49]

3-2 أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

تحولت السياسة الأمريكية من **الإهمال الحميد إلى الاهتمام الشديد** حيث صرح **ديك تشيني** قائلا: "**أصبح النفط الإفريقي مسالة مصلحة قومية استراتيجية بالنسبة لنا، وأهميته ستزداد مع مرور الوقت**"،[50] أكد ذلك ظهور ما يعرف بالكتاب الأبيض الصادر عن: "معهد الاستراتيجية والمستقبلية والدراسات السياسية" والموسوم ب:"النفط الإفريقي، أولويات من أجل الأمن القومي للولايات المتحدة والتنمية في إفريقيا"، وبدأت هذه الاستراتيجية بداية من نيجيريا التي كانت تمد أمريكا بنصف انتاجها النفطي والتي تستثمر فيها الشركات الأمريكية حوالي 7.4 مليار دولار وتسيطر شركة شل الأمريكية على50% من الإنتاج النيجيري، ثم الجزائر لتتوسع إلى تشاد والسودان وأنغولا التي كانت تنتج 1.6

---

[47] المرجع نفسه.

[48] سيلفيا فيفي وآخرون، النفط المكتشف في إفريقيا جنوب الصحراء... نعمة ام نقمة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، جانفي 2013.

[49] ايمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، قراءات افريقية، على الموقع التالي: https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-

[50] خيدر محمد كريم، مرجع سابق، ص. ص173. 175.

مليون برميل يوميا، وتستحوذ شركة **شيفرون** الأمريكية على75% من إنتاجها، هنا يبرز دور الشركات الأمريكية في منافسة الشركات الأوروبية وزحزحتها من هذه المناطق التي أصبحت تحت سيطرتها بفضل تكنولوجياتها العالية، وتضاعفت بفضل ذلك الصادرات الإفريقية نحو أمريكا لتصل إلى 53.8 مليار دولار في 2011(90 % منها محروقات)، ومن المتوقع ان يبلغ النفط الإفريقي عتبة 16 مليون برميل يوميا بحلول 2025 أي بنسبة 13% من الإنتاج العالمي اين ستكون الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأول من هذه الزيادة.[51]

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإحكام سيطرتها على نفط القارة وهو ما أكدت عليه مجلة **الايكونيميست** البريطانية في تقريرها بقولها: "النفط هو الغاية الأمريكية الوحيدة في إفريقيا"[52]، وذلك بالاعتماد على ثلاثة استراتيجيات أساسية تجعل من الدول الإفريقية المنتجة دولا تابعة وخاضعة لها، تتمثل أولاها في ربط القارة بالولايات المتحدة الأمريكية تجاريا وذلك عن طريق رفع حجم التبادلات التجارية بينهما باعتبار القارة سوقا تجارية واعدة، أما الاستراتيجية الثانية فقد كانت تستهدف تعزيز الروابط السياسية عن طريق تكثيف الزيارات والجولات بين الطرفين، كتلك التي قام بها **بيل كلينتون** في 1998 و**جورج بوش الابن** في 2003**واوباما** في 2009، إضافة إلى ضمان الاستقرار السياسي داخل بلدان المنطقة وخاصة بخليج غينيا وبقية مناطق النفط عن طريق تسوية الصراعات مثلما حدث في كل من أنجولا افي أفريل 2002 والكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان في 2005، ناهيك عن غض الطرف عن بعض الأنظمة الاستبدادية التي تضمن تامين الموارد لها،[53]أما الاستراتيجية الثالثة فتتمثل في القوة الصلبة عن طريق التواجد العسكري بالمنطقة لحماية مناطق الإنتاج وممراتها عن طريق التعاون الثنائي وكذا الجماعي عن طريق قيادة الافريكوم ضمن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل.[54]

كما تسيطر الشركات النفطية الأمريكية على إنتاج النفط في إفريقيا، خاصة غرب القارة أين تنتشر كبريات الشركات الأمريكية في هذه البلدان على رأسها: **ايكسون موبايل، شيفرون تيكساكو، ماراثون اويل، اميرادا هيس**، والتي توفر لها حوالي 1.5 مليون برميل يوميا ما يساوي صادرات السعودية لها.[55]

---

[51] المرجع نفسه، ص ص 175. 177 .

[52] ايمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، قراءات افريقية، على الموقع التالي: https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-

[53] صالح لافي المعيطة، المتنافسون على النفط الإفريقي، صحيفة الراي، على الموقع التالي: alrai.com/article/39658html

[54] لبنى بهلولي، مرجع سابق ص ص 193.194.

[55] ايمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، قراءات افريقية، على الموقع التالي: https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-

3-3 النفط الإفريقي في مواجهة النفط الصخري الامريكي

الغاز الصخري الأمريكي الذي أخلط توازن سوق الطاقة العالمية، حيث أن الإنتاج الأمريكي من الغاز الصخري الذي بلغ 8 ترليون قدم مكعب سنة 2012 والذي من المتوقع أن يبلغ 14 ترليون قدم مكعب سنة 2030 مكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغاز الطبيعي، وأثر مباشرة على سوق الطاقة العالمي وذلك بانخفاض الطلب الأمريكي.

أ- الغاز الصخري الأمريكي: طفرة أم بروبجندة أمريكية جديدة؟

أطلقت أمريكا على الغاز الصخري ب: **مغير قواعد اللعبة** والذي سيحقق اكتفاءها الذاتي ويعيدها إلى ناد المصدرين الكبار للبترول بحلول 2030، الا أن هذه التقديرات مبالغ فيها نظرا للغموض الذي يحيط بمستقبل الغاز الصخري لعدة اعتبارات من أهمها: التكلفة العالية لحفر الآبار والتي تتراوح ما بين 4 و6 ملايين دولار والتي سببت في تراجع عددها، إضافة إلى سرعة نفاذ هذه الاحتياطات، فمثلا تشير التقديرات إلى ارتفاع الإنتاج الأمريكي ليصل إلى 8 ملايين برميل سنة 2019 الا انه سيعود للانخفاض بسرعة ليصل إلى 6.1 مليون برميل سنويا، وستعود كمية النفط المستوردة للارتفاع من 11.98 مليون برميل في 2015 إلى 15.90 في 2035.[56]

ساهم النفط الصخري الأمريكي ب: 1 بالمائة من الإنتاج العالمي، ووصل إلى عتبة 2 بالمائة سنة 2015 ومن المحتمل وصوله إلى 3 بالمائة سنة 2025، هذا الإنتاج المعتبر راجع إلى العدد الهائل من منصات التنقيب والتي بلغ عددها سنة 2014 إلى 1609 منصة والتي حققت في هذه الفترة انتاجا بلغ 3.5 مليون برميل يوميا، الا أن هذا العدد من الآبار انخفض إلى 788 منصة فقط، هذا الانخفاض راجع إلى ان معدلات تراجع آبار النفط الصخري هي أعلى من الآبار العادية، ويتطلب بذلك الحفر المستمر بدون انقطاع لتعويض هذا النقص مما يستدعي تدفقا مستمرا لرأس المال لاستمرار واستقرار وتيرة الإنتاج.[57]

ويرتبط الغاز الصخري ارتباطا وثيقا بالنفط التقليدي وأسعاره، فارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق ينعش انتاج النفط الصخري وانخفاضها يؤدي إلى انخفاض إنتاج هذا الأخير، أي أن نموذج الغاز الصخري لا يعمل دون ارتفاع أسعار البترول الخام، علما أن النفط الصخري يكون مربحا بين 30 إلى 60 دولار للبرميل وذلك لارتباطه بمجموعة من العوامل، على رأسها سهولة الانسكاب والضرائب

[56] ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص ص 85. 86 .

[57] المرجع نفسه، ص ص88 . 90 .

والنفقات ...الخ، [58] ألا ان الشركات الأمريكية لم تخضع لهذه القاعدة وتستمر في الإنتاج وبكميات كبيرة نظرا لتوقعات بارتفاع الطلب العالمي على النفط بحلول 2016 والذي سيبلغ 92.9 مليون برميل يوميا، إضافة إلى انخفاض عرض الأوبك.[59]

إلا ان بعض الخبراء يعتبرون الغاز الصخري عبارة عن حملة دعائية تضخم فيها إمكانيات الغاز الصخري وتروج له كما قامت بذلك مع نفط بحر قزوين، فتضخيم احتياطات بحر قزوين لتساوي احتياطات نفط الشرق الأوسط كانت عبارة عن دعاية مغرضة بهدف الضغط على دول منطقة الخليج وإقحام الدول الكبرى كروسيا والصين في المنطقة، نفس الشيء بالنسبة للغاز الصخري من حيث احتياطاته وقدرات إنتاجه وتكلفته التي تتجاوز 60 دولار للبرميل ومدة انتاجه التي لا تتجاوز 10 سنوات للاستغلال التجاري.

وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية بإضعاف موقف الدول المنتجة للنفط والغاز بنشر تقارير تتنبأ بنفاذ احتياطاتها بحلول 2030 وعدم قدرتها على التصدير، مما سيؤدي إلى انخفاض في أسعار النفط، كما تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية روسيا وكبار الدول المنتجة للغاز لعرقلة انشاء **منتدى الغاز** لكي لا تصطدم بأوبك غاز جديد، وكذلك الصين هي مستهدفة بهذه الاستراتيجية، حيث وبعد محاولات تحييدها عن استهلاك النفط والغاز الذي هو في نمو كبير عن طريق عرض المساعدة عليها في تكنولوجيا النووية والاستثمار في مجال الفحم، أصبحت توهم الصين بامتلاكها اكبر احتياطي للغاز والنفط الصخري من اجل صرفها نحو الاهتمام به وغزو شركاتها الصين من اجل استخراجه، كل هذه السياسات نحو الصين هو من اجل تجنب صراع قوي معها حول النفط مستقبلا مما سيعزز مكانة دول الشرق الأوسط ويتقص من الهيمنة الأمريكية عليها.[60]

ب- تراجع الواردات الأمريكية من إفريقيا: إهمال مؤقت أم استغناء تام

تظهر إحصائيات وكالة الطاقة العالمية عن تراجع واردات النفط الأمريكية من العالم ومن القارة الإفريقية خاصة منذ 2014، وذلك بسبب ارتفاع إنتاجها من النفط الصخري، حيث لم تتعدى الواردات الأمريكية من القارة في 2018 حجم 616 ألف برميل يوميا، أما وارداتها من إفريقيا جنوب الصحراء فلم تتجاوز 389 ألف برميل.

---

[58] سعر النفط الصخري، ما هو المستوى الذي يعتبر مربحا؟ على الموقع التالي: http://mostasmer.com/.

[59] ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص ص 90. 91.

[60] خيدر محمد كريم، مرجع سابق، ص ص 168. 169.

فنيجيريا التي كانت تصدر نحوها حوالي394.560الف برميل يوميا في 2004 تراجعت صادراتها إلى 92 ألف برميل يوميا في 2014 و81 ألف برميل في 2015 لتشهد تعافيا في 2018 و2019 حيث بلغت 189 ألف برميل و193 ألف برميل يوميا، وبالرغم من هذا التحسن الأن نيجيريا فقدت أكثر من نصف حصتها من سوق النفط الأمريكي، أما أنجولا التي كانت تورد لأمريكا ما بين 112 ألف برميل إلى 184 ألف برميل يوميا ما بين سنوات 2004-2008 فقد تراجعت صادراتها إلى 94 ألف برميل في 2018 و38 ألف برميل فقط في 2019، أما بالنسبة للكونجو وغينيا الاستوائية فلم تتعدى صادراتها نحو أمريكا 16 ألف و10 آلاف برميل في اليوم على التوالي.[61]

هذا التراجع مس أيضا المساعدات الاقتصادية والإنسانية الموجهة إلى القارة، حيث اتجهت **إدارة ترامب** إلى خفض مساعداتها نحو غرب إفريقيا، وكذا برنامج المساعدات الموجهة لمقاومة الأوبئة بالقارة، إضافة إلى مراجعة قانون النمو والفرص الأمريكي AGWA والذي يكفل امتيازات لصادرات بعض الدول الإفريقية[62]. لكن هذا التراجع في الطلب الأمريكي على النفط بسبب الغاز والنفط الصخريين قد يكون ظرفيا ولن يستمر على المدى المتوسط والبعيد، وذلك لان قطاع النفط الصخري تواجهه العديد من التحديات التقنية والبيئية ومن أهمها:

ج-خطر الزلازل وتلوث المياه يهددان مستقبل الغاز الصخري

قد لا يشكل النفط الخام تهديدا للغاز الصخري ولا تكلفته اذا استمر ارتفاع الطلب الذي سيخلف ارتفاع الأسعار، وانما الخطر الحقيقي هو البيئة، فالتقنيات التي يعتمد عليها في استخراج هذا النوع غير التقليدي من الغاز مثل التكسير الهيدروليكي لها آثار وخيمة على البيئة حسب منظمات بيئية، فهذه التقنية إضافة إلى انها تستهلك كميات كبيرة من الماء تصل إلى 19 مليون لتر للبئر الواحدة فهي تهدد بتلويث المياه الجوفية جراء تسرب الغاز إلى طبقات الأرض الجوفية[63].

كما أن تكسير الصخور قد يؤدي إلى تغيرات جيولوجية في طبقات الأرض السفلى تنتج عنه انزلاق في الطبقات وحدوث زلازل، إضافة إلى ان المواد الكيماوية التي يتم حقنها في الأرض تهدد هي الأخرى بتلويث باطن الأرض، ولكي يستمر الغاز الصخري يجب على المنتجين إحداث ثورة تكنولوجية في طريقة استخراجه تقدم ضمانات بيئية أكبر.

وما يعزز هذه الفرضية تضارب الدراسات وفشلها بشأن تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق اكتفائها الذاتي اعتمادا على الغاز الصخري، فبعدما كانت التوقعات تشير إلى تحقيق ذلك في سنوات

[61] US total crude oil and products imports , EIA: https://www.eia.gov/dnav/pet/pet.

[62] ايمن شبانة، أمريكا وغرب إفريقيا ...رائحة النفط، مرجع سابق.

[63] ممدوح سلامة، مرجع سابق، ص 94.

2013 و2014 تم تأجيلها إلى 2017 جعل مصداقية هذه الدراسات تدخل الشكوك، خاصة وان إمكانيات الولايات المتحدة من حيث الاستهلاك والاستيراد بقيت تراوح مكانها، في حين ان الدراسات الموازية التي اكدت انتهاء ثورة الغاز الصخري بحلول 2020 تبدوا أكثر مصداقية من نظيرتها، خاصة في ظل تراجع انتاجه واستنزاف معظم آباره وارتفاع تكلفته من جهة أخرى.

د- جائحة كورونا المسمار الأخير في نعش النفط الصخري الامريكي

قد أشرنا أن النفط الصخري هو في مأمن عن تهديدات النفط التقليدي وذلك في ظل استمرار ارتفاع أسعار هذا الأخير، وفي ظل عدم توقع إصابة العالم بركود اقتصادي كبير وتراجع رهيب في أسعار النفط التقليدي إلى مستويات قياسية لأي سبب من الأسباب، حيث كانت تشير كل التوقعات إلى ارتفاع الطلب على هذه المادة إلى 825.000 ألف برميل يوميا[64] واستقرار أسعارها على المدى المتوسط، غير أن جائحة كورونا (covid-19) أحدثت تغييرا داخل بنية الاقتصاد الدولي وعطلت كل اقتصادات العالم وشلت الأسواق العالمية، في سيناريو درامي غير متوقع، هذه الجائحة ألقت بضلالها على سوق النفط العالمي وأثرت فيه بشكل مباشر أدت إلى تراجع الطلب العالمي بحصة 29 مليون برميل يوميا مما أدى إلى انهيار أسعاره داخل الأسواق العالمية لتصل إلى اقل من 17 دولار لبرميل، أما الصدمة الكبرى فقد تلقاها النفط الأمريكي والتي وصل سعره إلى مستويات غير مسبوقة أو متوقعة حيث وصلت إلى (- 40) دولار للبرميل،[65] في حين أن النفط الصخري يستلزم سعرا لا يقل عن 50 دولارا للبرميل لتحقيق الأرباح واستمرار انتاجه.

وأضاف الخبير الروسي **سيرغي مانوكوف** أن فيروس كورونا قام بما عجزت عنه المملكة العربية السعودية وحلفاؤها أي في إشارة إلى افلاس النفط الصخري الأمريكي والذي سجل أسوأ نتائج له منذ 80 سنة،[66]ودعم هذا الطرح **أوليجاكسيوتن** نائب الرئيس التنفيذي **لغازبروم** الروسية بتوقعه لخفض انتاج الغاز الصخري من طرف المنتجين الأمريكيين وذلك لانخفاض أسعاره إلى 76 دولار لكل ألف متر مكعب ما

---

[64] نقولا سركيس، بين ازمة كورونا وصادرات الطاقة الأمريكية... كيف نفهم انهيار أسعار البترول، على الموقع التالي:
https://www3aljazeera.net/midan/reality/economy/2020/4/29%d9%88

[65] انتشار كورونا يدمر أسواق الطاقة، على الموقع التالي:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/4/22/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%

[66] فيروس كورونا يهدد قطاع النفط الصخري الأمريكي بالافلاس، اكسبيرت اون لاين، على الموقع التالي:
https://arabic.rt.com/press/1023097.

يسبب خسائر كبيرة لهم،[67]خاصة وان هذا القطاع انفق اكثر من ألف مليار دولار لتطويره واغلبها ديون لم يتم تسديها بعد.[68]

الخاتمة:

إن التوجه الأمريكي نحو إفريقيا عامة ونحو إفريقيا جنوب الصحراء خاصة كان براغماتيا بحتا، يهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية إضافية وإحكام سيطرتها على مصادر الطاقة حول العالم، فإفريقيا جنوب الصحراء لم تعدو كونها رقما إضافيا داخل معادلة الطاقة الأمريكية يرفع من ناتج أرباح شركاتها ومداخيلها من العملة الصعبة، وأكبر دليل على ذلك بداية التخلي عن نفط القارة وتراجع دعمها مع ارتفاع من النفط الصخري واكتفائها ذاتيا.

إلا أن عوامل أخرى قد تخدم مستقبل القارة الإفريقية في مجال النفط، من بينها عدم موثوقية استمرار إنتاج النفط والغاز الصخريين بنفس الوتيرة لفترات طويلة، إضافة إلى جائحة كورونا التي كبدت القطاع العامل في هذا المجال خسائر كبيرة جدا يعتبر التعافي منها في المستقبل القريب أمرا مستبعدا، مما سيتيح للنفط الإفريقي فرصة لاستعادة مكانته ضمن معادلة الطاقة الأمريكية، لكن وجب على بلدان القارة الإفريقية جنوب الصحراء اتخاذ إجراءات لتفادي الصدمات المستقبلية في سوق النفط العالمي، بتكوين صناديق سيادية كالصندوق السيادي النرويجي، وكذلك إعادة النظر في القوانين التي تنظم قطاع المحروقات خاصة في مجال صفقات الإنتاج وكذا التصدير، إضافة إلى توظيف عوائد هذه الموارد لتحقيق تنمية مستدامة شاملة تقلل من تبعية هذه البلدان إلى قطاع النفط والغاز.

[67] جازبروم تتوقع تراجع انتاج الغاز الصخري الأمريكي، العربية نت، على الموقع التالي: https://www3alarabya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2020/04/24.

[68] نقولا سركيس، مرجع سابق.